IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/785
٤ آذار/مارس ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ وردت من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة فيما يتعلق بضمانات الإمداد بالوقود النووي

تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ من الممثل المقيم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة مرفقاً بها مذكرة بشأن ضمانات الإمداد بالوقود النووي.

وكما طلبت البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، تعمَّم طيه الرسالة ومرفقها لإعلام جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة
لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

رقم: 034/2010

الأول من آذار/مارس ٢٠١٠

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام،
الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا

صاحب السعادة،

مرفق طيه بعض الأمثلة على الأسباب الجذرية لعدم الثقة تجاه بعض البلدان الغربية فيما يتعلق بضمان الإمداد النووي.

راجياً من سعادتكم الإحاطة علماً بتطلعاتنا المشروعة، والاستجابة لذلك وفقاً للنظام الأساسي للوكالة، والفصل في المطلب العادل لجمهورية إيران الإسلامية.

كما أرجو التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بالصورة الواجبة على جميع الدول الأعضاء.

وتفضَّلوا، سعادتكم، بقبول فائق الاعتبار.

[توقيع]

على أصغر سلطانية
السفير، الممثل المقيم

السبب الجذري لعدم الثقة من جانب ايران
تجاه
بعض البلدان الغربية بشأن ضمانات الإمداد بالوقود النووي

١- الوقود النووي الإيراني في الولايات المتحدة

وفقاً للعقد المبرم بين هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وشركة AMF في الولايات المتحدة، كان لزاماً على الشركة الأمريكية الاستعاضة عن ٩٣٪ من الوقود المثرى بوقود طازج لمفاعل أبحاث طهران، بالإضافة إلى تعزيز قوة المفاعل من ٥ إلى ١٠ ميغاواط ورفع مستوى قدراته إلى نوع أكثر تقدماً، يدعى تريغا. وقد كانت مجمعات الوقود جاهزة للشحن إلى إيران في عام ١٩٨٠ ولكن الحكومة الأمريكية، خلافاً للعقد والالتزامات القانونية المترتبة عليه، لم تسمح للشركة بتصدير الوقود إلى إيران أو باسترداد ما يزيد على ٢ مليون دولار دفعتها إيران قبل الثورة الإسلامية (عام ١٩٧٩).

٢- الوقود النووي الإيراني في ألمانيا

وفقاً للعقد المبرم بين جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا قبل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، كان لزاماً على ألمانيا القيام بتوفير الوقود لمحطة بوشهر للقوى النووية. وفي حين أن تصنيع الوقود انتهى تقريباً بنسبة ٧٠٪، فإنها قد علَّقَت هذا النشاط في عام ١٩٨٠. وبعد سنوات من الدعاوى والدعاوى المضادة، ووفقاً لقرار المحكمة أخيراً، صدرت تعليمات في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ لشركة Siemens الألمانية (التي حلت محل شركة KWU السابقة) بتسليم ١١٠ أطنان من اليورانيوم المثرى في شكل سادس فلوريد اليورانيوم و٣٩٢ طناً من المخلفات لجمهورية إيران الإسلامية. ولم تسمح حكومة ألمانيا، بما يخالف العقد المبرم والالتزامات القانونية المترتبة عليه، بإتمام هذه الصفقة. وبعد انقضاء ما يقرب من عِقد مضى، لم يعد لدى إيران من خيارات سوى بيع ما لديها من يورانيوم لشركة أوروبية مختصة بالإثراء، هي شركة EURENCO، يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٣- الوقود النووي الإيراني في فرنسا

وفقاً لعقد وُقِّع في عام ١٩٧٧، وافقت شركة COMOREX الفرنسية على تحويل ركاز اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم. ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، لم تسمح الحكومة الفرنسية للشركة المذكورة إلى الآن، خلافاً للعقد المبرم والالتزامات القانونية المترتبة عليه، بتسليم ٥٠ طناً من اليورانيوم الطبيعي في شكل سادس فلوريد اليورانيوم إلى إيران على الرغم من قرار محكمة لوزان. وللأسف مازالت كمية الخمسين طناً من سادس فلوريد اليورانيوم الخاصة بإيران محتجزة بصورة غير قانونية في فرنسا.

٤- حصة إيران في شركة Eurodif للإثراء

شركة Eurodif هي شركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال إثراء اليورانيوم. وكانت كلٌّ من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والسويد وبلجيكا قد قامت بإنشاء شركة Eurodif في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وإثر بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً، بما في ذلك انسحاب السويد في آذار/مارس ١٩٧٤ وقيام إيطاليا بتغيير حصة أسهمها، أصبحت إيران بشكل غير مباشر حاملة الأسهم لشركة من خلال شركة فرنسية إيرانية مشتركة تدعى Sofidif (٦٠٪ لشركة COGEMA الفرنسية و٤٠٪ لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، على التوالي). وتتوزع أسهم شركة Eurodif

بالنسب التالية: فرنسا ٦٦٧/٥٦٪، إيطاليا ١١١/١١٪، أسبانيا ١١١/١١٪، بلجيكا ١١١/١١٪، إيران ١٠٪. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إيران قرضاً بقيمة مليار دولار لمفوضية الطاقة الذرية في فرنسا.

والواقع أنه من دواعي الدهشة البالغة والأسف العميق أن بلداً يملك ١٠ في المائة من شركة مرموقة تدعى Eurodif ودفع لها قرضاً تبلغ قيمته مليار دولار في وقت حاسم ليس قادراً بعد، خلافاً لجميع المبادئ القانونية والتجارية، على تلقي أقل القليل من خدمات الإثراء لمفاعل أبحاث طهران أو لمحطة بوشهر للقوى النووية فيه. هذا بالإضافة إلى الكمية المذكورة البالغة خمسين طناً من اليورانيوم الطبيعي في شكل سادس فلوريد اليورانيوم التي لا تزال محتجَزة في فرنسا.

والأمثلة المذكورة أعلاه هي من بين عدة أدلة على عدم امتثال بعض البلدان الغربية لالتزاماتها القانونية والتعاقدية، مما يخلق حالة من عدم الثقة في ضمانات الإمداد بالوقود النووي. هذا هو اتجاه منطق القوة الذي هو، للأسف، غافل عن كل ما هو حق وعادل. والدول الأعضاء في الوكالة سوف تكون يقظة بالتأكيد لترى كيف سيكون رد فعل الوكالة التي تنتمي إليها لهذه القضية العادلة ولدعوة جمهورية إيران الإسلامية.